

وما التأم للصاب إلا وهم وعبارة عن قامة الحجة على عمل المولى ولا يحفظون كثيراً
 بشور موتهم بل يكتبون اسم المتوفى بدون اسم أسرته بحيث يدرس بعد حين. وكان
 عدد هذه الشيعة إبان إنشائها نحو مائتي نسمة ولم يزد عددهم كثيراً بعد ولكن لهم في
 جميع الولايات المتحدة أشياء يمثلون ستانفورد في مذهبهم ومن هؤلاء الأخوان من كانوا
 أغنياء فتحنوا عن كل ما عندهم لأيديهم للطائفة ومنهم من كان يملك الخمسين أو المئة
 ألف فرنك.

وقد كتب ستانفورد كيف تدار آسيا وأفريقية وأوروبا والشرق الأقصى والصين واليابان
 وجزائر مالايو ومصر وفلسطين وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا لخدمة طائفته قال لقد أقتعني
 هذه السياحات بأنه من المتعذر نشر الإنجيل بسرعة في مجموع شعوب الكرة الأرضية
 فإن هذا العمل من الأوهام لأن كثيراً من البشر لم يسمعوا باسم الله قط ولا يعتقدون
 بشيء في حين ينسئ كل شيء بوجود الله إلا هذا الإنسان الذي يكفر به كنا قال
 ماتوبريان فإن عشب الوادي وأرز الجبل تقديسه والحشرة تطن بمدحهم والفيل يسلم
 عليه في الصباح الطير يتغنى باسمه في الأوراق والصاعقة تبث قدرته والبحر المحيط يعلن
 عظيته واتساع منكوته وما غير الإنسان منكر للنصائح ولا أكاد أحد ثلاثة ملايين من
 سكان الرض كنهم لا يعرفون من هو المسيح وإني لا أعتقد بأن الناس سيعرضون على
 الديان في اليوم الأكبر مقسومين إلى قسمين قسم يقوده المسيح والآخر المسيح الدجال
 إلى غير ذلك من العقائد وبعضه ملفق من الأديان السنأوية وبعضه من عادات القوم
 وتقاليده صاحب المذهب.

محصول الذهب والفضة

كتب إيف كويو الاقتصادي الشهير رئيس تحرير مجلة الاقتصاديين الباريزية مقالة في الذهب والفضة قال فيها ما تعريبه منحصراً: كانت أوروبا على عهد اكتشاف أميركا سنة ١٤٩٢ فقيرة جداً بالمعادن الكريمة تملك ما قيمته نحو مئزار فرنك من الذهب والفضة وباكتشاف أميركا انصرفت الرغبة إلى جلب الأبيض والأصفر. ويؤخذ من تقرير وضعه بعض الاقتصاديين متخذين الكيلو غراماً واحداً قياساً فقلدوا كيلو غرام الذهب بـ ٣٤٤٤ فرنكاً و ٤٤ سنيماً و كيلو غرام الفضة بـ ٢٢٢ فرنكاً - إنه بلغ محصول الذهب من سنة ١٤٩٣ - ١٥٢٠ ٥٨٠٠ كيلو غرام قيمتها ٢٠ مليون فرنك ومحصول الفضة ٤٧ ألف كيلو قيمتها ١٠ ملايين فرنك وهكذا تدرج المحصول بحسب الأدوار حتى بلغ ما استخرج من الذهب من سنة ١٥٨١ - ١٦٠٠ ٧٣٨٠ كيلو من الذهب قيمتها ٢٥ مليون فرنك و ٤١٨٩٠٠ كيلو من الفضة قيمتها ٩٣ مليوناً. وكان مجموع محصول الذهب والفضة من سنة ١٥٦١ إلى سنة ١٥٨٠ - ١٨٠٠ مليون وفي العشرين السنة التالية بلغ مجموع ثمن المستخرج من المعدنين ٢٣٧٠ وهكذا بلغ مجموع قيمة ما استخرج من الذهب والفضة خلال مئة وسبع سنين ٤١٧٠ مليون فرنك أي نحو أربعة أضعاف ما كان في أوروبا على عهد الفتح الأميركي سنة ١٤٩٢ ومع كل هذا فإن إسبانيا لم تغنى بما ورد عليها أكثر من جميع ممالك أوروبا من الذهب ووقعت في ضائقة لا مثيل لها وأصبح جند فيليب الثاني بلا طعام ولا عنوقات فيمشون بالنهب والحاجيات غالية غلاءً فاحشاً أدى لوقوع الشكايات العامة.

فحددوا سعر الحنطة ومنعوا إصدار المصنوعات إلى أميركا كما منعوا إخراج الصوف فكان المعدنان الكريمان ينهالان على انفرس بواسطة صيارفة جنوبيين.

وما برح الاقتصاديون منذ بودين في القرن السابع عشر إلى لوك إلى مونتكيو إلى دافيد هوم إلى جيمس ميل إلى نيكسون وإصراهم يقولون في ارتفاع أسعار الذهب والفضة آراء وإن اختلفت في ألفاظها فمآلها واحد فقد قال هوم: زيدوا البضائع تزل قيمتها وزيدوا النقود ترتفع قيمتها. وقال الأستاذ نيكسون: الذهب ربح التجارة ومد الصناعة وجزرها وكثرته وقتته يعني أو يخفض الأسعار العامة كالريح أو الجوز يزيد أو يخفف سرعة البواخر.

وبعد فقد كان محصول الذهب مدة ٣٥٨ سنة أي من سنة ١٤٩٣ إلى ١٨٥٠ ٤٧٥٢٠٠٠ كيلو قيمتها ١٦٧٣٦ مليون فرنك ومحصول الفضة ١٤٩٨٢٦٠٠٠ كيلو ثمنها ٤٠٦١٧ مليون فرنك وبلغ محصول الذهب من سنة ١٨٥١ إلى ١٨٧٥ (١٦٤٤٨) مليون فرنك أي أنه تضاعف وبلغ محصوله من سنة ١٨٧٦ - ١٩١٠ (٣٩) مليار فرنك أي أن مجموع محصوله في ٣٥ سنة ساوى المجموع السابق كنه وزاد عنده ١٨ في المئة وقد زاد محصول الذهب منذ اكتشاف مناجمه في كاليفورنيا سنة ١٨٤٩ وفي أستراليا سنة ١٨٥٠.

وزادت حركة الغنى في أوروبا بعد سنة ١٨٤٧ وقت المجاعة ثم وقفت وقوفاً مؤقتاً زمن الثورات التي حدثت من سنة ١٨٤٨ إلى ١٨٤٩ في بعض بلاد أوروبا وبعد قبول إنكثرا لقانون حرية المقايضة فقبض الناس أيديهم وتعطلوا عن العمل ونهبت الأموال فنما زالت تلك العشاة عادت الحركة أكثر من قبل وكثر الطنب أكثر من العرض كما هي العادة في مثل هذه الأحوال بعد اشتداد النوازل وتكاثر الأحوال وكما كان معدنوا الذهب في كاليفورنيا وأستراليا يفرقون بما يستخرجونه من هذا المعدن الكريم وهم في حاجة للمصنوعات والمأكولات كانت الحركة تزيد بين الأمم وتربح من ذلك

البلاد الصناعية أرباحاً هائلة فضاغت إنكثرا من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٥٦ خطوطها الحديدية فحدث ٤٠٠٠ ميل زيادة وأنفق من هذا الذهب في حرب الترميم كمية ولكن كل حرب يعقبها ارتفاع في الأسعار. فالنشاط في الصناعة قد بدأ من جلب الذهب من كاليفورنيا وأستراليا إلى شرقي الولايات المتحدة فانشأت خطوطاً حديدية كثيرة بحيث بلغ ما مدته من سنة ١٨٤٩ - ١٨٥٧ (٢١) ألف كيلومتر ومن ذلك راجت سوق المضاربات والمصارف وكان من أمر هذه الحركة في ارتفاع الأسعار أن عادت فحدثت أزمة مالية في أميركا فاعلق فيها ١٥٠ مصرفاً دع عنك شركات الضمان التي آفست ولم يبق من مصارف نيويورك سوى مصرف واحد من ٦٩ مصرفاً استطاع أن يؤدي ما عليه واصاب إنكثرا من هذه الضائقة شيء كثير إذ كان لها في أميركا من الأموال ما تبلغ قيمته ثمانين مليون ليرة وعقب حرب إيطاليا وحرب الشمال مع الجنوب في أميركا عادت الأسعار فارتفعت لا لكثرة الذهب بل لأن الذهب أصبح يقيض عليه بورك.

ولئن كان المعول على الذهب في مقايضات الأمم فإن البلاد ذات العيارين أي التي تعامل بالذهب على حد سواء ظلت ينهال عليها الذهب ومع هذا لم ترتفع أسعار الحاجيات على تلك النسبة فالخطة لم ترتفع إلا بفضل الولايات المتحدة والسكر نزلت أسعاره لكثرة انتشار زراعة الشوندر وبفضل فتح برزخ السويس وتسهيل طرق الملاحة لم ترتفع أسعار الشاي وكثير محصول الحديد وخف سعره ولكن كثر الطلب عليه بسرعة وزادت أسعار اللحم والجند زيادة فاحشة وكان من نتائج حرب النمسا وبروسيا ارتفاع الأجور كما كان من نتائج حرب فرنسا وألمانيا أن صرف فيها مباشرة أو بالواسطة ١٤ مليار فرنك ثم انشئت في الولايات المتحدة والنمسا وروسيا ألوف من

الكيومترات من الخطوط الحديدية. وكان من أمر الغرامة الحربية التي أخذتها ألمانيا من فرنسا أن زادت الحركة في ألمانيا زيادة عظيمة وكانت النمسا قد دخلت في جميع صروب المضاربات وفرنسا تحتاج للنمال وإنكثرا تحتاج للنقود لكثرت ما أصدرت منها إلى خارج بلادها فحدثت فيها أزمة سنة ١٨٧٥ وبها نزلت الأسعار وظل نزول الأسعار مطرداً من سنة ١٨٧٣ ما خلا بعض الأحوال القليلة ومنذ ذاك الحين لم يحدث من الحروب المهمة سوى الحرب الروسي العثماني الذي أنفقت فيه نفقات هائلة ولكن وسائل النقل وذرائع الانتفاع كثرت ونزلت ونزلت أسعار الحبوب بما ورد على أوروبا من حنطة الولايات المتحدة وكندا والهند وروسيا ثم حدثت حرب الترنسفال التي أنفقت فيها عدة مليارات من الفرنكات فأخذت الأسعار بالصعود ثم حدثت الحرب الروسية اليابانية فانفق عليها بضعة ملايين من مئاريات الفرنكات ومن جهة الأسباب في ارتفاع الأسعار قلّة مواشي أستراليا التي كان من جفاف ١٩٠٣ أن نزل عددها من ١٠٦٠٠٠ رأس إلى ٥٤ ألفاً وكثر الطلب على الصوف وكذلك زاد محصول الحرير والطلب عليه ومع تكاثر الناس والطلب على الحنطة كان محصول الذهب واحداً بالنسبة للحنطة والنعم بيد أن الذهب على زيادة محصوله السنة بعد الأخرى لم يكن السبب في ارتفاع الأسعار بل عن كثرتة أقل من ترقى صناعات الفحم الحجري والحديد وإذا قيس محصول الذهب بالنسبة لمجموع صناعة العالم فقيسته طفيفة جداً.

فما يخرج من المعامل من أنواع الصناعات والمصنوعات وما يخرج من المزارع من أنواع الغلات والشرارات أكثر بكثير مما يخرج من ركائز الذهب وإذا حسبنا مجموع ما يخرج من سكان الأرض وهم ألف وستمائة مليون لا يعد محصول الذهب شيئاً في جانبه بل لا يكون واحداً في المئة من مجموع أعمال العالم وحاصلهم ثم إن ما يحصل من الذهب لا

يعامل بنحو نصفه فإن الحصول الذي يبلغ منذ اكتشاف أميركا إلى اليوم ٦٩ مئيار فرنك قد قدروا ما هو موجود في المصارف وبين أيدي الناس منه فتم يبلغ أكثر من ٣٦ مئياراً ونصف المئيار من القرنكات والنصف الآخر من محصول الذهب خزن أو استعمل في بعض الصناعات واختلف الاختصاصيون فيما تستغرقه الصناعات من الذهب ولم يتجاوز تقديرهم النصف من محصوله ولم يقص عن الثلث إلا قليلاً. وختم العالم صاحب هذه المقالة بحثه بالنتيجة التالية: (١) إن زيادة محصول الذهب كانت أبطأ بكثير من زيادة محصول الصناعات الرئيسية (٢) إن استخراج الذهب ليس إلا صناعة صغيرة (٣) إن زيادة المستخرج من الذهب وإن آكثرت فالطلب ما زال يتجاوز العرض غنى الدوام (٤) إن زيادة المستخرج من الذهب في السنين الأخيرة لم يؤثر في أدنى تأثير في ارتفاع أسعار بعض البضائع (٥) إن القائمين بنظرية الكمية لا يقاومون من مراقبة الواقع.

الشيوخ في أوروبا

أحصى أحد علماء الداعرك عدد الشيوخ في أوروبا الذين بلغوا المائة من عمرهم فوجدهم ٧٠٠٠ ووجد من إحصائه أن أكثر البلاد التي يوجد بها من هذا القبيل هي البلقان إذ يبلغ عددهم ٥٠٠٠ من السبعة آلاف المذكورة.

ويوجد من كل مجموع هؤلاء الشيوخ ٣٨٨٣ بنغاريين و ١٠٧٤ رومانيين و ٥٧٣ صربيين و ٤١٠ إسبانيين و ٢١٣ فرنسويين و ١٩٧ إيطاليين و ١١٣ نمسويين و مجريين و ٩٢ إنكليزاً و ٨٩ روسيين و ٧٦ ألمانين و ٢٣ نرويجيين و ١٠ أسوجيين و ٥ بنجيكين و ٢ داغركيين.

هبات الأميركيين